



مرجع رقم (28-26000 - 5400 - 2010)

تقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية

حول

التدقيق على الحساب الختامي

عن السنة المالية 2008

ايلول - 2010

رقابة وتدقيق من أجل البناء والتنمية وتعزيز الحكم الصالح

مقدمة

يأتي تقرير التدقيق على الحساب الختامي للعام 2008 التزاماً بتطبيق أحكام قانون ديوان الرقابة المالية والإدارية رقم (15) لسنة 2004 المادة (34)، والتي تنص "على أساس الحسابات التمهيدية المعدة بموجب المادة(33) تعد وزارة المالية مسودة الحساب الختامي وتقدمها إلى الديوان خلال سنة من نهاية السنة المالية لدراستها ورفع ملاحظاته بشأنها إلى المجلس التشريعي".

يهدف هذا التقرير إلى تدقيق البيانات المالية التي أعدتها وزارة المالية عن العام 2008 بهدف إبداء الرأي المهني المحايد حولها ، والتأكد من أنها أعدت من كافة النواحي الجوهرية وفقاً لمعايير محاسبية محددة وأنها تمثل بعدالة ومن كافة النواحي الجوهرية المركز المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية بصورة صحيحة وسليمة ، بالإضافة إلى الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية خالية من الأخطاء الجوهرية ومتفقة مع أحكام قانون تنظيم الموازنة العامة.

تكمُن أهمية التقرير في المساهمة في حوكمة المال العام، وتزويد أصحاب القرار بمعلومات دقيقة وموضوعية لاتخاذ القرارات الصحيحة والسليمة. وتعزيز المهنية والكفاءة و النزاهة والشفافية والعدالة في إدارة المال العام لبناء وتعزيز نظام رقابة كفؤ وفاعل لتدبير المخاطر والمراجعة الداخلية والارتقاء بتطبيق موازنة البرامج والأداء.

إننا نثمن جهود وزارة المالية على إعدادها الحساب الختامي للسلطة الوطنية الفلسطينية وتسليمه إلى ديوان الرقابة المالية والإدارية لتدقيقه لأول مرة في تاريخ السلطة والديوان، إن التزام وزارة المالية بإعداد الحساب الختامي يعتبر تحول نوعي في جودة إدارة المال العام ويساعد على رسم السياسات المالية وإدارتها بمهنية وكفاءة وفعالية واقتصاد.

أهم المؤشرات الاقتصادية

صدر قانون الموازنة العامة لسنة 2008 لكافة المؤسسات والهيئات العامة الحكومية موضحا فيه القيمة التقديرية لإيرادات ونفقات مؤسسات ومراكز السلطة الوطنية الفلسطينية للعام 2008، وقد بلغت القيمة التقديرية للإيرادات المحلية (1,485) مليار دولار، إضافة إلى الإيرادات الخارجية والتي بمجموعها تتحقق من المنح والمعونات (الدعم الخارجي) والتي بلغت قيمتها التقديرية (1,634) مليار دولار ما نسبته 52% لتمويل العجز المتوقع في الموازنة، ليصبح إجمالي القيمة التقديرية للإيرادات (3,119) مليار دولار. في حين بلغت القيمة التقديرية للنفقات (3,119) مليار دولار.

بلغ إجمالي الإيرادات الفعلية المتحققة خلال عام 2008 (3,773) مليار دولار ما نسبته 121% من قيمة الموازنة في حين بلغت قيمة النفقات الفعلية (3,887) مليار دولار أي تجاوز لبندود قيمة الموازنة بنسبة 25% نتيجة تسديد متأخرات من أعوام سابقة (الرواتب + القطاع الخاص) والبالغة قيمتها (632) مليون دولار والتي تشكل ما نسبته 16% من قيمة المدفوعات.

بلغ إجمالي ما حصلته الحكومة من إيرادات محلية ومعونات خارجية (3,773) مليار دولار مانسبته 79% من إجمالي الناتج المحلي وبمتوسط شهري مقداره 314 مليون دولار

إن قيمة العجز المتحقق خلال عام 2008 بلغ (113) مليون دولار بنسبة 4% من إجمالي الإيرادات المتحققة، تم تغطيته من البنوك المحلية بالاقتراض و التسهيلات المصرفية. كذلك فإن نسبة العجز إلى إجمالي الناتج المحلي بلغت 3%.

ان خطة الحكومة المتبلورة بخطة الإصلاح والتنمية قد هدفت إلى تقليص العجز إلى 11.3% من إجمالي الناتج المحلي والبالغة قيمته (4,821) مليار دولار وتحقيق نمو اقتصادي بمعدل 3.5% وكبح التضخم إلى 2.9%.

أما المؤشرات الاقتصادية الفعلية للسنة المالية 2008 وفقا للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فقد تجاوز النمو المعدل المستهدف ليصل إلى 5.9%، وكذلك ارتفعت نسبة التضخم لتصل إلى 9.89%، وبقاء نسبة البطالة مرتفعة حيث تجاوزت نسبتها 26%، وأما ميزان المدفوعات فقد سجل الحساب الجاري فائضا بمقدار 535.1 مليون دولار، ويعكس ذلك عجزا بمقدار 3453.8 مليون دولار في الميزان التجاري السلعي، وكذلك عجزا في ميزان الخدمات بقيمة 340.3 مليون دولار، بينما سجل فائضا في حساب الدخل والتحويلات الجارية بقيمة 910.9 مليون دولار و 3418.3 مليون دولار على التوالي.

أما الحساب الرأسمالي والمالي فقد سجل عجزا بمقدار 499.5 مليون دولار وهو ناتج عن فائض في الحساب الرأسمالي وحساب الاستثمار الأجنبي المباشر بقيمة 398.8 مليون دولار و 59.8 مليون دولار على التوالي وعجز في صافي الاستثمار غير المباشر وصافي الاستثمارات الأخرى بقيمة 24.7 مليون دولار و 399.6 مليون دولار على التوالي وزيادة الأصول الاحتياطية بقيمة 533.8 مليون دولار .

أما فيما يختص بتنفيذ الموازنة للعام 2008 فقد حققت عجزا يزيد عن (113) مليون دولار أي ما نسبته 3% إذا ما استثنى الافتراض كأحد بنود التمويل.

مصادر التمويل الرئيسية للموازنة العامة

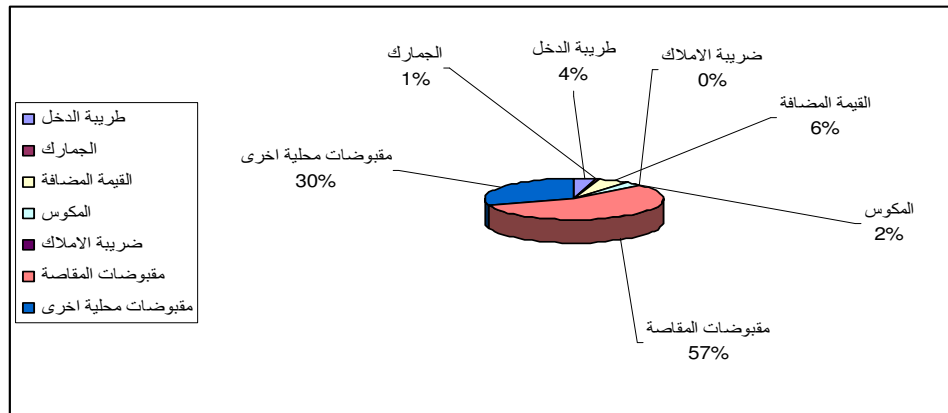
ويأتي تمويل الموازنة العامة من ثلاثة بنود رئيسية كما هي موضحة أدناه إضافة إلى نسبة مساهمة كل بند من هذا التمويل:

أولاً: التمويل من الإيرادات المحلية

بلغ قيمة المقبوضات من الضرائب وأشكالها المختلفة والمقبوضات المحلية الأخرى كالرسوم والرخص والعوائد والأمانات للعام 2008 مبلغ (1,953) مليار دولار، حيث شكلت ما نسبته 50% من إجمالي المقبوضات أي أن حجم التمويل الذاتي للموازنة وصل إلى 50% وقد شكلت مقبوضات المقاصة البند الأهم في التمويل الذاتي وقد بلغت قيمتها للعام 2008 مبلغ (1,111) مليار دولار حيث أنها ساهمت بنسبة 57% من التمويل الذاتي وبذلك تكون المقبوضات المحلية (الضرائب والمقبوضات المحلية الأخرى) ارتفعت جباية تحصيلها بنسبة 32% مقارنة بما قدر لها في الموازنة العامة.

والرسم البياني التالي يوضح تصنيف الإيرادات المحلية

تصنيف ونسبة مساهمة الإيرادات المحلية

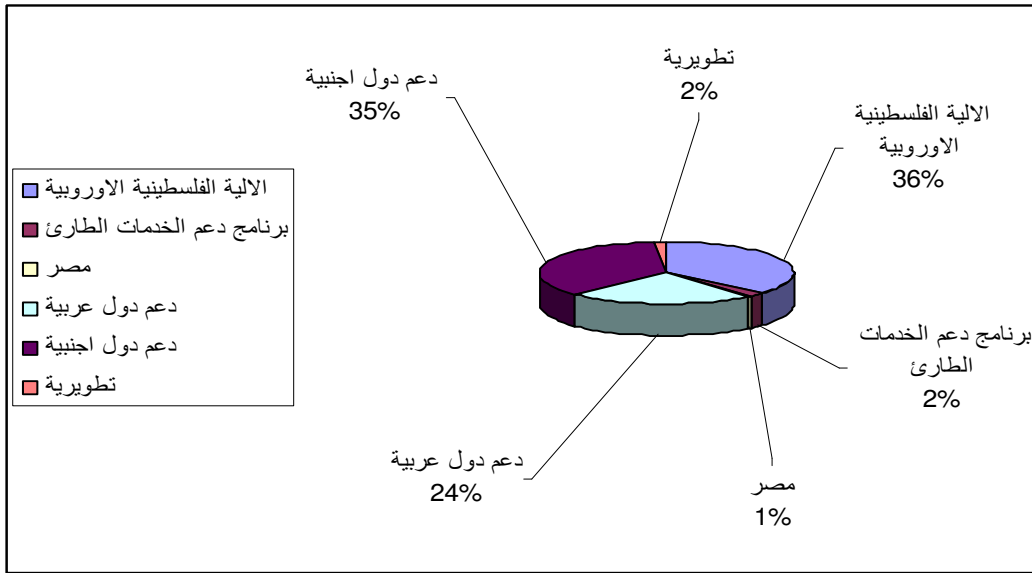


ثانيا: التمويل من المنح والمعونات الخارجية

يعتبر بند المنح والمعونات (الدعم الخارجي) ثاني مصدر من مصادر تمويل الموازنة العامة وقد بلغ نسبة مساهمته في التمويل الكلي للموازنة 46% من إجمالي المقبوضات وبذلك تكون قيمة المنح والمعونات للعام 2008 بلغت (1,810) مليار دولار وبذلك تزيد بنسبة 11% عن قيمة المنح والمعونات المحددة والمعتمدة في الموازنة العامة.

والرسم البياني التالي يوضح تصنيف المنح والمعونات الخارجية

تصنيف المنح والمعونات الخارجية ونسبة مساهمتها في العام 2008

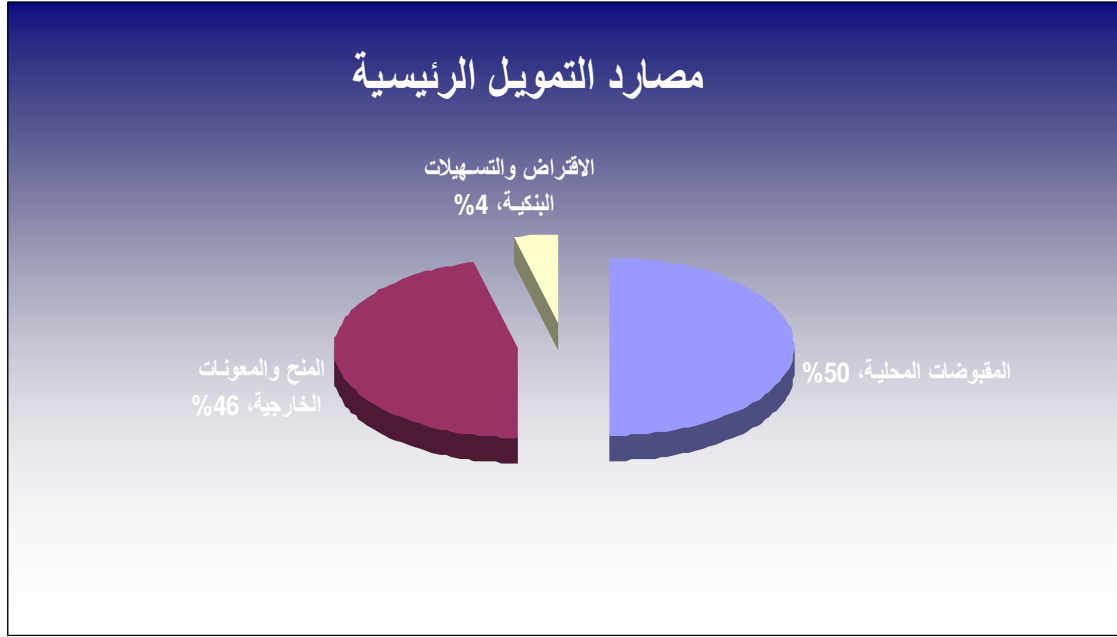


ثالثا: التمويل من خلال للاقتراض و تسهيلات القطاع المصرفي

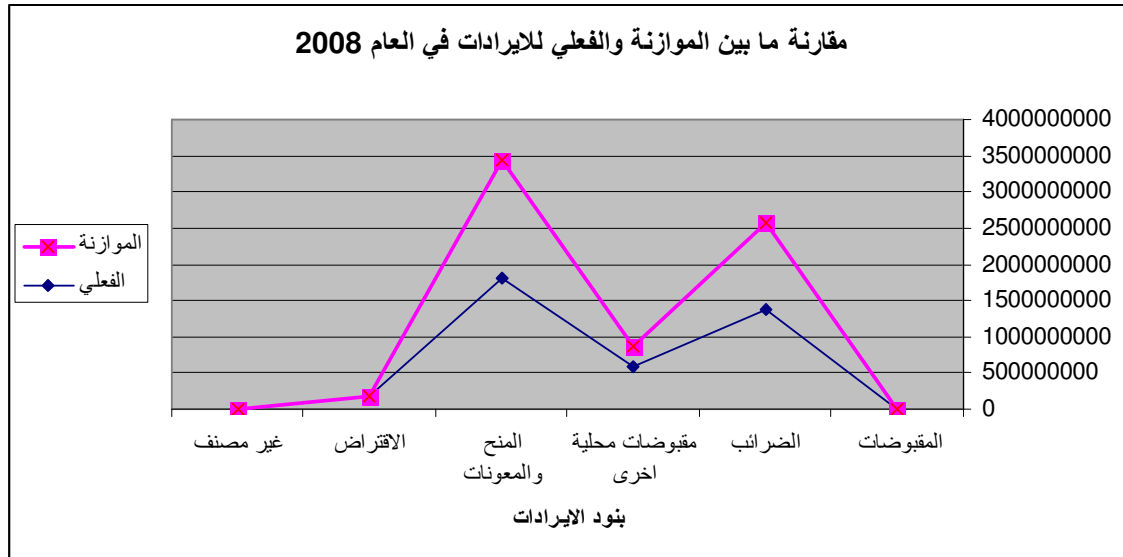
بلغ قيمة الاقتراض والتسهيلات البنكية المخصصة لدعم الموازنة العامة وسد العجز المتحقق للعام 2008 مبلغ (166) مليون دولار (وفق الأساس النقدي) أي مانسبته 4% من إجمالي قيمة تمويل الموازنة، في حين أنها لم يرصد لها مخصص في الموازنة العامة.

والرسم البياني يوضح مصادر التمويل الرئيسية خلال العام 2008

مصادر التمويل الرئيسية موزعة حسب تصنيفها في العام 2008



والرسم البياني التالي يظهر المقارنة ما بين الموازنة والتنفيذ الفعلي لبنود الإيرادات خلال العام 2008



المدفوعات:

بلغ إجمالي المدفوعات المتحققة خلال العام 2008 مبلغ (3,887) مليار دولار في حين بلغت قيمة المتأخرات المدفوعة منها خلال العام 2008 مبلغ (632) مليون دولار أي ما نسبته 16% من إجمالي النفقات المدفوعة بينما بلغ قيمة مخصص المتأخرات في الموازنة (217) مليون دولار ليتجاوز بذلك ثلاثة أضعاف قيمة المخصص لها في الموازنة العامة وتتكون المدفوعات من العناصر التالية:

أولاً: الرواتب والأجور وأشباه الرواتب

لازال بند الرواتب والأجور يحتل الجزء الأكبر من قيمة المدفوعات والذي بلغ قيمته (1,389) مليار دولار بما نسبته 36% من إجمالي المدفوعات، بالإضافة لمدفوعات متأخرات الرواتب والأجور عن أعوام سابقة والتي بلغت (411) مليون دولار ما نسبته 11% من المدفوعات.

ثانياً: النفقات التشغيلية والتحويلية والرأسمالية

المدفوعات من غير الرواتب (النفقات التشغيلية، التحويلية، الرأسمالية) والتي بلغت قيمتها (774) مليون دولار بنسبه 20% من المدفوعات، بالإضافة لمتأخرات تلك المدفوعات عن أعوام سابقة والتي بلغت (221) مليون دولار بما نسبته 6% من المدفوعات.

ثالثاً: الإنفاق الرأسمالي

تشكل نسبة الإنفاق الرأسمالي 2% من إجمالي المدفوعات مقارنة بالنفقات التحويلية التي تمثل 13% من إجمالي المدفوعات، والمدفوعات التشغيلية ذات النسبة 5% وهذا يظهر انخفاض نسبة الإنفاق الرأسمالي مقارنة بباقي النفقات.

رابعاً: الإقراض المباشر وغير المباشر للهيئات المحلية

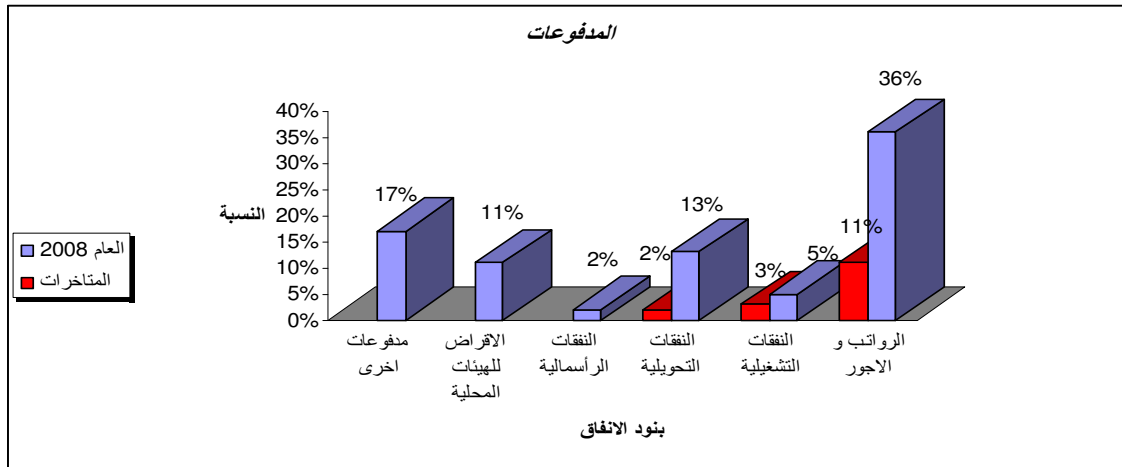
بلغ قيمة الإقراض المباشر وغير المباشر للهيئات المحلية وشركة الكهرباء (445) مليون دولار ما نسبته 12% من قيمة المدفوعات ، حيث يشكل 97% من قيمتها إقراض غير مباشر نتيجة قيام السلطات الإسرائيلية بخصم هذه المبالغ من إجمالي عائدات السلطة التي تجبى من خلالها.

خامسا: مدفوعات أخرى

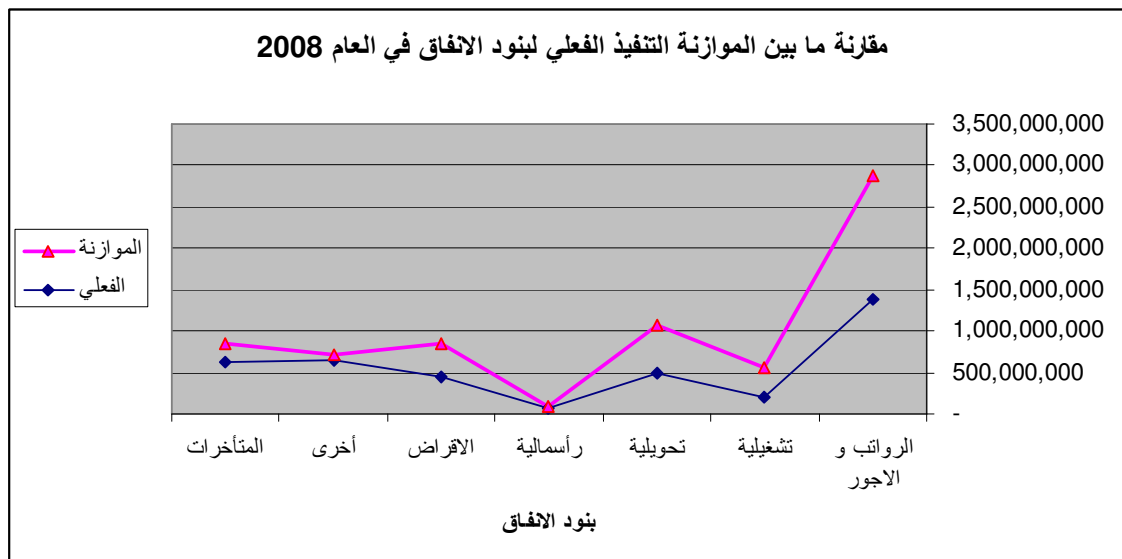
لقد تضمنت المدفوعات الأخرى تسديد الديون المحلية غير البنوك والاعادات ومدفوعات تسويق البترول والفائدة وتسديدات القروض حيث بلغت قيمتها (647) مليون دولار بنسبة 17% من قيمة المدفوعات، علما أنه لم يتم تخصيص مبالغ في الموازنة العامة (تسديد ديون محلية، الاعادات، مدفوعات تسويق البترول، مدفوعات الفائدة)، أما تسديدات القروض التي بلغت (158) مليون دولار مانسبته 4% من المدفوعات فقد تجاوزت المخصص لها في الموازنة بـ 178% .

والرسم البياني التالي يظهر بنود المدفوعات

بنود الإنفاق ونسبتها إلى إجمالي المدفوعات في العام 2008



والرسم البياني التالي يظهر المقارنة ما بين الموازنة والتنفيذ الفعلي لبنود الإنفاق في العام 2008



Palestinian National Authority

State Audit & Administrative
Control Bureau
President Office



السلطة الوطنية الفلسطينية

ديوان الرقابة المالية والإدارية

مكتب رئيس الديوان

تقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية حول الحساب الختامي للعام 2008

لقد قمنا بتدقيق الحساب الختامي (قائمة المقبوضات والمدفوعات والملاحظات المرفقة حولها) للسلطة الوطنية الفلسطينية للسنة المالية المنتهية في 2008/12/31 وفق معايير التدقيق الدولية في القطاع العام الصادرة عن المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (INTOSAI)، معززة بالمعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) بهدف الحصول على تأكيد معقول بمدى الالتزام بالقوانين والأنظمة المعمول بها بالسلطة الوطنية الفلسطينية بما فيها قانون الموازنة العامة للعام 2008 وأسس ومعايير المحاسبة المتبعة.

مسؤولية وزارة المالية:

إن وزارة المالية مسؤولة عن إعداد هذه البيانات وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام. وتشمل هذه المسؤولية تصميم وتطبيق والاحتفاظ برقابة داخلية كفؤة وفعالة لغرض إعداد وعرض البيانات المالية بصورة عادلة خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ، وتشمل مسؤولية وزارة المالية اختيار وإتباع سياسات محاسبية مناسبة. كما أن وزارة المالية مسؤولة عن الالتزام بالقوانين والأنظمة المعمول بها في الأراضي الفلسطينية.

مسؤولية ديوان الرقابة المالية والإدارية

إن مسؤولية الديوان هي إبداء الرأي حول هذه البيانات استناداً إلى تدقيقنا. لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق الحكومي ومعايير المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية (الإننتوساي) والمعايير الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC).

وتتطلب تلك المعايير أن ننفذ بمتطلبات قواعد السلوك المهني، وأن نقوم بتخطيط وإجراء التدقيق للحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية خالية من أخطاء جوهرية. كما قمنا بتدقيقنا استناداً إلى التشريعات و القوانين ذات العلاقة والمعمول بها في الأراضي الفلسطينية.

يتضمن التدقيق القيام بإجراءات للحصول على بيانات تدقيق ثبوتية للمبالغ، والإفصاحات في البيانات المالية. تستند الإجراءات المختارة إلى تقدير الديوان، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ. وعند القيام بتقييم تلك المخاطر، يأخذ الديوان في الاعتبار إجراءات الرقابة الداخلية لوزارة المالية والمتعلقة بالإعداد والعرض العادل للبيانات المالية، وذلك لغرض تصميم إجراءات التدقيق المناسبة حسب الظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية لدى وزارة المالية. يتضمن التدقيق كذلك تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة، وكذلك تقييم العرض الإجمالي للبيانات المالية ، نعتقد أن بيانات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا.

- لم تقم وزارة المالية بتبني أسس و سياسات محاسبية واضحة تحدد أساس المحاسبة الحكومية في فلسطين. وهذا يؤدي إلى عدم وجود توافق في الأسس المحاسبية المطبقة وإلى عدم تمكن القارئ من إجراء مقارنات ما بين سنة وأخرى. كما لم يتبين لنا وجود سياسة واضحة وأساس لإغلاق الحسابات وإعداد البيان الختامي.

- لقد قامت وزارة المالية بتحضير الحساب الختامي وفق الأساس النقدي وباسترشاد بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (انظر الإيضاح رقم 1 في الحساب الختامي) بينما سجلت المعاملات وفقاً لأساس الاستحقاق المعدل.

- إن الحساب الختامي قد اعد من قبل وزارة المالية لمؤسسات السلطة التي تقع ضمن موازنتها ولم تشمل المؤسسات التي لها موازنات مستقلة مثل : سلطة النقد و هيئة سوق رأس المال... الخ ، وكذلك الشركات التي تملكها السلطة وهيئات الحكم المحلي.

- إن رصيد النقد الافتتاحي للسلطة الوطنية الفلسطينية المبينة في الحساب الختامي لم يدقق في السنوات السابقة ولم نتمكن من عمل إجراءات تدقيق بديلة للتأكد من صحة هذا الرقم وهذا يؤثر على الرصيد النهائي للنقد. إن مثل هذا التأثير على الحساب الختامي لا يمكن تحديده.

- إن عدد الشركات المسجلة لدى السلطة الوطنية الفلسطينية يفوق بكثير عدد الشركات المسجلة لدى دائرة ضريبة الدخل وهذا يؤكد على وجود شركات ومؤسسات غير مسجلة لدى ضريبة الدخل، ولذلك فإننا لم نتمكن من تحديد ما إذا كانت الضريبة المسجلة في الحساب الختامي هي مكتملة وتشكل كل الضرائب الواجب تحققها.
- لم نتمكن من تدقيق حساب الإيراد غير المصنف البالغ 9,299,000 دولار أمريكي لعدم وجود أي تفاصيل تخصه، وهذا المبلغ يشكل فرقاً في حساب ميزان المراجعة حيث لم نتمكن من إجراء أي تدقيق لهذا المبلغ وبالتالي لا يمكن معرفة تأثير هذا الفرق على الحساب الختامي -إن وجد-.
- لم نتمكن من التأكد من صحة حساب مقبوضات الأمانة البالغ 34,096,000 دولار أمريكي بسبب عدم وجود تسويات وتأكيدات من الهيئات المحلية والبلديات على صحة المبلغ وبالتالي فلا يمكن معرفة تأثير هذا المبلغ على الحساب الختامي.
- إن عدم تأكيد المبلغ المدفوع من قبل الجانب الإسرائيلي - وزارة المالية الإسرائيلية- وعدم وجود أي أدلة أو مطابقات من قبل وزارة الصحة الفلسطينية فيما يخص المبالغ المدفوعة من المقاصة ومدى صحتها لا يمكننا من تحديد المبلغ بشكل دقيق وصحيح، وبالتالي فإن تأثير هذا المبلغ على الحساب الختامي لا يمكن تحديده.
- لم نتمكن من التأكد من صحة مبلغ مدفوعات مشتقات البترول البالغ 142,976,000 دولار أمريكي بسبب عدم قيام الهيئة بإقفال وترصيد حساباتها في السنوات المالية السابقة و عدم وجود تسويات بنكية صحيحة لمطابقة الأرصدة الدفترية مع الأرصدة النقدية. إضافة إلى وجود فروق كبيرة بين الرصيد الدفترى لحساب البنك الخاص بهيئة البترول والمصادقات البنكية وعدم وجود إجراءات رقابة داخلية على المبيعات والمشتريات وبالتالي فإن تأثير هذا المبلغ على الحساب الختامي لا يمكن تحديده.
- لم تتبع وزارة المالية الأسس المحاسبية المتبعة دولياً في تصنيف المدفوعات حيث قامت بتصنيفها إلى:رواتب، تشغيلية، تحويلية وأسمالية خلافاً للتصنيف الوظيفي الذي يقتضي بتصنيف المصاريف حسب الوظيفة؛ تعليم، صحة، دفاع مدني على سبيل المثال لا الحصر.

- قامت وزارة المالية بتجاوز الموازنة العامة للعام 2008 في البنود التالية:

البند	المبلغ (دولار)	نسبة
المدفوعات	37,220,526	%132
تسديدات القروض	101,251,365	%177
المتأخرات	414,944,486	%191

- لا يوجد لدى السلطة الوطنية الفلسطينية أي سجل موحد لجميع موجوداتها.

أمور أخرى

بالإضافة إلى ما تقدم، فقد حصلنا على المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأداء مهمتنا وبرأينا فإن السلطة الفلسطينية تحتفظ بقيود وسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية وهي متفقة مع البيانات المالية المرفقة.

برأينا، فإن الحكومة الفلسطينية التزمت بالقوانين والتعليمات المالية السارية المفعول في حينه ما عدا قانون الموازنة العامة رقم (4) لسنة 2008 كما ورد أعلاه.

مع الاحترام،،،

د. محمود أبو الرب

رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية

رام الله بتاريخ 2010/9/6

السلطة الوطنية الفلسطينية
البيان الموحد للمقبوضات والمدفوعات النقدية و المقارنة مع الموازنة
للسنة المنتهية في 31 كانون أول 2008

2008					
مقارنة الموازنة مع الفعلي	الموازنة	الاجمالي الفعلي 2008	المقبوضات (المدفوعات) من اطراف ثالثة	المقبوضات (المدفوعات) التي تسيطر عليها السلطة الوطنية الفلسطينية	ملاحظات
بالدولار الامركي	بالدولار الامركي		بالدولار الامركي	بالدولار الامركي	
					المقبوضات
					الضرائب
(20,712,562)	55,000,000	75,712,562		75,712,562	2
(9,362,359)	5,000,000	14,362,359		14,362,359	2
(63,132,839)	55,000,000	118,132,839		118,132,839	2
(17,633,223)	29,000,000	46,633,223		46,633,223	2
(713,901)	1,000,000	1,713,901		1,713,901	3
(41,742,581)	1,067,000,000	1,108,742,581	341,915,714	766,826,868	4
(153,297,465)	1,212,000,000	1,365,297,465	341,915,714	1,023,381,751	
					مقبوضات محلية أخرى
(8,697,268)	95,000,000	103,697,268		103,697,268	5
(165,963,118)	32,000,000	197,963,118	61,045,958	136,917,160	6
(106,129,694)	146,000,000	252,129,694	197,129,694	55,000,000	7
(34,096,376)		34,096,376		34,096,376	8
(280,790,080)	273,000,000	587,886,457	258,175,653	329,710,804	
					المنح و المعونات
(176,606,344)	1,634,000,000	1,810,606,344	245,319,133	1,565,287,211	9
(176,606,344)	1,634,000,000	1,810,606,344	245,319,133	1,565,287,211	
					الاقتراض
(165,683,289)		165,683,289		165,683,289	10
(165,683,289)		165,683,289		165,683,289	
(9,299,816)		9,299,816		9,299,816	11
(9,299,816)		9,299,816		9,299,816	
(776,377,177)	3,119,000,000	3,938,773,369	845,410,499	3,093,362,870	مجموع المقبوضات
					المدفوعات
					الرواتب
91,680,997	1,481,000,000	1,389,319,003	29,887,112	1,359,431,891	12
91,680,997	1,481,000,000	1,389,319,003	29,887,112	1,359,431,891	
					غير الرواتب
145,840,739	355,000,000	209,159,261	67,542,792	141,616,469	13
81,708,655	581,000,000	499,291,345	57,740,702	441,550,643	13
(37,220,526)	28,000,000	65,220,526		65,220,526	13
190,328,868	964,000,000	773,671,132	125,283,494	648,387,638	
					الاقتراض
(45,112,613)	400,000,000	445,112,613	432,064,240	13,048,372	14
(45,112,613)	400,000,000	445,112,613	432,064,240	13,048,372	
					أخرى
(258,175,653)		258,175,653	258,175,653		15
(48,576,011)		48,576,011		48,576,011	16
(142,976,748)		142,976,748		142,976,748	17
(38,574,543)		38,574,543		38,574,543	18
(101,251,365)	57,000,000	158,251,365		158,251,365	19
(589,554,319)	57,000,000	646,554,319	258,175,653	388,378,667	
					المتأخرات
(411,315,683)		411,315,683		411,315,683	12
(113,333,989)		113,333,989		113,333,989	13
(91,692,230)		91,692,230		91,692,230	13
(15,602,583)		15,602,583		15,602,583	13
217,000,000	217,000,000				20
(414,944,486)	217,000,000	631,944,486	-	631,944,486	
(767,601,553)	3,119,000,000	3,886,601,553	845,410,499	3,041,191,054	مجموع المدفوعات
		52,171,817		52,171,817	الزيادة (النقصان) في النقد
n/a	n/a	160,574,547	n/a	160,574,547	21
n/a	n/a	212,746,363	n/a	212,746,363	النقد في بداية السنة
					النقد في نهاية السنة

1.1 أسس إعداد التقارير المالية

تتبع السلطة الوطنية الفلسطينية سياسة إسناد الإطار المحاسبي إلى معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، حيث سيكون عمل التقارير المالية على المدى القريب مستنداً إلى الأساس النقدي المحاسبي بالرغم من أن التسجيل المحاسبي يتم على أساس الاستحقاق المعدل.

في تطبيق أساس الاستحقاق المحاسبي المعدل، تعترف السلطة الوطنية الفلسطينية ببعض الإيرادات، خاصة إيرادات المقاصة. أي أنها تعترف بها على أساس الاستحقاق المحاسبي، (بما معناه أنه يتم الاعتراف بها عندما تستحق قانونياً). كما يتم الاعتراف بالنفقات عند دفعها، ما عدى خصميات أجور الطرف الثالث، ومساهمة الحكومة في صندوق المعاشات المصنفة كمطلوبات.

تم إعداد البيان الموحد للمقبوضات والمدفوعات النقدية والمقارنة مع الموازنة على الأساس النقدي المحاسبي حيث يتم بيان المقبوضات عند استلامها ويتم بيان المدفوعات عند دفعها. تقوم السلطة الوطنية الفلسطينية باستخدام الأساس النقدي المحاسبي لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام كدليل يرشدها في إعداد البيان الموحد للمقبوضات والمدفوعات النقدية والمقارنة مع الموازنة إلا أنها لا تصرح بأن البيان الموحد يلتزم بهذه المعايير.

تم مبدئياً ربط حسابات إيرادات ميزان المراجعة (3) والمصاريف (4) في برنامج بيسان بفئات إفصاح القائمة المالية من أجل تحديد القائمة المالية على الأساس النقدي المحاسبي. ثم تم تحليل حسابات الإيرادات والمصاريف لمعرفة فيما إذا كان هناك تسجيل للعمليات غير النقدية وإزالتها من أرقام عرض القائمة المالية. كما تم تحليل حسابات الميزانية (1) الموجودة (2 المطلوبات) لمعرفة فيما إذا كان هناك تسجيل لأي عمليات تتعلق بحركة النقد، أي ترحيل مباشر للمقبوضات أو الدفعات إلى الميزانية (عمل أحد جوانب القيود المحاسبية إلى البنك والآخر إلى الميزانية مباشرة). وعند اكتشافها، تطلبت إجراء تعديل على القائمة المالية المعدة على الأساس النقدي المحاسبي لأغراض العرض فقط. لاحظ أن هذا أيضاً يشمل سندات القيد التي تؤثر على الذمم المدينة والذمم الدائنة. لم يتم تعديل ميزان المراجعة في هذه العملية وإنما تم تعديل فئة عرض القائمة المالية فقط من أجل أن تأخذ بعين الاعتبار التغييرات المحددة. ثم تم توثيق تعديل القائمة المالية كورقة عمل لتحديد حساب ميزان المراجعة المتأثر وسبب التعديل.

تشكل الملاحظات على البيان الموحد للمقبوضات والمدفوعات النقدية والمقارنة مع الموازنة جزءاً هاماً لفهم البيان ويجب قراءتها جنباً إلى جنب معه. كما تحتوي الملاحظات على معلومات مترابطة تساعد القارئ في فهم البيان. ولقد تم تطبيق السياسات المحاسبية على الفترة كاملةً.

2.1 جهات عمل التقارير

هذا البيان الموحد للمقبوضات والمدفوعات النقدية والمقارنة مع موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية، وهو يضم جهات عمل التقارير المبينة في القانون رقم 7 لسنة 1998 المتعلق بتنظيم الموازنة العامة والشؤون المالية. وهذا يشمل: جميع

يشتمل البيان الموحد للمقبوضات والمدفوعات النقدية والمقارنة مع الموازنة فقط على المؤسسات التي تقوم بعمل إجراءاتها المحاسبية مستخدمةً نظام معلومات الإدارة المالية ولا تشمل المؤسسات التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية التي تقوم بعملياتها المحاسبية خارج نطاق هذا النظام.

3.1 دفعات الطرف الثالث

تسفيد الحكومة من السلع والخدمات التي يتم شراؤها بالنيابة عنها مقابل دفعات نقدية مقدمة من طرف ثالث خارجي خلال فترة عمل التقارير. لا تشكل هذه الدفعات مقبوضات أو مدفوعات نقدية حكومية بالرغم من استفاضة الحكومة منها. ولقد تم التصريح بهذه الدفعات في العمود المخصص لدفعات الطرف الثالث في البيان الموحد للمقبوضات والمدفوعات النقدية والمقارنة مع الموازنة.

لقد تم اعتبار دفعات الطرف الثالث عند إعداد موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية لعمل الموازنة الأصلية. بالتالي فإن دفعات الطرف الثالث تعتبر جزءاً من الدفعات لتنفيذ الموازنة المقررة وتأتي ضمن المدفوعات التي تأتي ضمن سيطرة السلطة الوطنية الفلسطينية للمقارنة بين الموازنة الأصلية والفعلية.

4.1 النقد والنقد المعادل

المقصود بالنقد والنقد المعادل هو أوراق النقد والمسكوكات والودائع تحت الطلب الموجودة في البنوك أو المؤسسات المالية. ويعرف النقد بقيمته الاسمية. ويتم احتساب الفائدة على الإيرادات عند استلامها.

5.1 رديات نفقات السنة السابقة

يتم تسجيل رديات نفقات السلطة الوطنية الفلسطينية من السنوات السابقة كمقبوضات في السنة الجارية وليس كتخفيضات من نفقات السنة الجارية.

6.1 رديات الإيرادات

يتم تسجيل رديات إيرادات السلطة الوطنية الفلسطينية في البيان الموحد للمقبوضات والمدفوعات النقدية والمقارنة مع الموازنة للسنوات السابقة والحالية كتخفيضات في إيرادات السنة الحالية.

7.1 العملة المستخدمة في التقارير

العملة المستخدمة في إعداد هذا التقرير هي الدولار الأمريكي.

8.1 منح صلاحية إصدار البيان المالي الموحد

تم منح صلاحية إصدار البيان المالي الموحد للمقبوضات والمدفوعات النقدية والمقارنة مع الموازنة بتاريخ 31 كانون أول 2009 من قبل سلام فياض وزير المالية.

ملاحظة رقم 2

الضرائب المحلية على الدخل والسلع والخدمات التي تحصلها دوائر ضريبة الدخل والجمارك ودوائر ضريبة القيمة المضافة.

البيان	المبلغ بالدولار الأمريكي	المبلغ بالدولار الأمريكي
1.2	ضريبة الدخل	
	الشركات والمؤسسات	39,453,921
	الأفراد	40,388
	الدخل على جدول الرواتب وخصم المصدر	36,218,252
	المجموع	75,712,562
2.2	جمارك محلية وضريبة القيمة المضافة والمكوس	
	جمارك	14,362,359
	ضريبة القيمة المضافة	118,132,839
	مكوس التبغ	46,281,397
	مكوس المشروبات	351,826
	المجموع	46,633,223

1.2 يتم تحصيل ضريبة الدخل من خلال تطبيق قانون ضريبة الدخل الفلسطيني لسنة 2008

2.2 يتم تطبيق إجراءات تحصيل الجمارك المحلية وضريبة القيمة المضافة من خلال لوائح الجمارك والمكوس التابعة للقوانين المعمول بها قبل إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية

ملاحظة رقم 3

يتم تحصيل ضريبة الأملاك على الأراضي والأبنية والرخص التشغيلية من قبل دائرة ضريبة الأملاك في وزارة المالية. تحتفظ الوزارة بنسبة 10% كرسوم بينما ترد 90% إلى البلديات. ويتم تسجيل العشرة بالمائة كإيرادات في الوقت الذي يتم فيه اشتغال المبالغ المرادة في وحدات الحكم المحلي (أنظر ملاحظة رقم 8).

وحدات الحكم المحلي هي البلديات والمجالس المحلية

البيان	مجموع التحصيل (100%)	إيرادات السلطة الوطنية الفلسطينية (10%)	مستحقات البلديات (90%)	توزيع مستحقات البلديات دفعات للبلديات	محتجز مقابل ديون البلديات
مقبوضات ضريبة الأملاك					
1. ضرائب المباني والأراضي	15,141,432	1,514,143	13,627,289	7,081,395	6,545,894
2. رخص تشغيلية	1,997,575	199,757	1,797,817	666,512	1,131,305
المجموع	17,139,007	1,713,901	15,425,106	7,747,907	7,677,199

ملاحظة رقم 5

الرسوم هي عبارة عن مقبوضات يتم تحصيلها مقابل خدمات تقدمها الوزارات مثل التسجيل والشهادات القانونية والتسجيل المدني والإعلانات

المبلغ بالدولار الأمريكي	البيان
1,449,924	رسوم محاكم
2,674,739	رسوم المحاكم والدوائر العدلية
1,058,387	إيرادات رسوم الطوابع
7,524,469	رسوم تسجيل الأراضي
393,545	رسوم دفاع مدني
21,492	رسوم رخص مساعد
1,412,324	رسوم جوازات سفر
14,991,139	رسوم دوائر مدنية
2,900,971	رسوم امتحانات
37,880,810	رسوم تأمين صحي
7,116,757	رسوم خدمات طبية
299,994	رسوم تسويق منتجات زراعية
262,940	رسوم طب بيطري
17,627	رسوم مسح أراضي وخرائط
96,713	رسوم أماكن أثرية
1,177,062	رسوم تسجيل شركات
5,319,937	رسوم مغادرة
56,343	رسوم عطاءات
62,265	رسوم تدريب
1,439,078	رسوم فحص الذهب
279,102	رسوم القنصليات
3,232	رسوم معايير الجودة
1,147,772	رسوم تقاعد
617,062	رسوم أخرى
1,689,538	غرامات محاكم
487,999	طوابع بريدية
176,944	تأجير صناديق بريد
3,431	رسوم بريدية واتصالات اخرى
9,128,887	إيرادات أخرى
15,322	تأجير ممتلكات حكومية
2,899,275	مبيعات كتب
350,679	مبيع منتجات حكومية
1,976	رديات نفقات سنوات سابقة
40,205	أملك غائبين 20%
699,327	فوائد
103,697,268	المجموع

ملاحظة رقم 6

تشمل رسوم الرخص المركبات والسياقة والأبنية والشركات ورسوم أخرى

التراخيص	محصلة من خلال السلطة	محصلة من خلال طرف ثالث	المجموع
رسوم رخص مركبات	9,240,636		9,240,636
رسوم رخص سياقة	1,950,405		1,950,405
رسوم إنشاءات ومباني	284,634		284,634
رخص اتصالات	122,055,449	60,200,000	182,255,449
رسوم رخص بنوك		845,958	845,958
تراخيص - أخرى	3,386,036		3,386,036
المجموع	136,917,160	61,045,958	197,963,118

1.6 تم استخدام مقبوضات من طرف ثالث حصة صندوق الاستثمار الفلسطيني في شركة الوطنية للاتصالات لدفع ديون السلطة لصندوق الاستثمار الفلسطيني (أنظر ملاحظة رقم 15)

2.6 تقوم سلطة النقد الفلسطينية بتحصيل رسوم رخص البنوك بالنيابة عن الخزينة (أنظر ملاحظة رقم 15)

ملاحظة رقم 7

تم الإعلان عن الأرباح وتوزيعها من قبل صندوق الاستثمار الفلسطيني خلال سنة 2008 بما في ذلك توزيع مبلغ 197.1 مليون دولار لسنة 2007 وتم معالجتها كدفعة من ديون السلطة إلى صندوق الاستثمار الفلسطيني ومبلغ 55 مليون دولار تحويل نقدي للسلطة لسنة 2008

المجموع	دفعات طرف ثالث	تحت سيطرة السلطة	توزيع الأرباح
252,129,694	197,129,694	55,000,000	عائدات أرباح الاستثمار

ملاحظة رقم 8: المقبوضات المحجوزة كأمانات هي المقبوضات التي تحصل حسب القانون حيث يتم تصنيف نسبة من هذه المقبوضات كإيرادات للسلطة الوطنية الفلسطينية ويتم تحويل الباقي إلى الجهات المستفيدة أخرى. وذلك حسب المبين أدناه:

توزيع مستحقات البلديات		مستحقات البلديات		مجموع التحصيل		البيان
محجوز مقابل ديون	دفعات للبلديات	(50%)	إيرادات السلطة (50%)	(100%)		
6,891,725	7,739,392	14,631,117	14,631,117	29,262,234		1.8 مقبوضات المواصلات
7,677,199	7,747,907	15,425,106	1,713,901	17,139,007		ضريبة الأملاك (أنظر ملاحظة رقم 3)
14,568,924	15,487,299	30,056,223	16,345,018	46,401,241		المجموع الفرعي
رصيد الأمانات	دفعات	مقيدة	إيرادات السلطة	تحصيل		البيان
95,953		95,953	40,205	136,157		2.8 مقبوضات أملاك الغائبين
484,799	227,016	711,815		711,815		3.8 سلطة الأراضي الفلسطينية
2,272,614		2,272,614		2,272,614		4.8 مقبوضات محجوزة لدى الشرطة
467,778	491,994	959,771	29,684	989,455		5.8 طوابع بريد إسرائيلية
3,321,143	719,010	4,040,153	69,888	4,110,041		المجموع الفرعي
17,890,068	16,206,308	34,096,376	16,414,906	50,511,282		مجموع المقبوضات المحدودة

1.8 تقوم وزارة المواصلات بتحصيل رسوم المواصلات من خلال تطبيق قانون المواصلات. يتم رد 50% من المقبوضات إلى البلديات. ويتم اعتبار الخمسون بالمائة الباقية كمقبوضات محلية أخرى. (أنظر ملاحظة رقم 6)

2.8 يتم تحصيل مقبوضات أملاك الغائبين من خلال تأجيرها حيث يتم تصنيف 20% كإيرادات للسلطة وبيانها في الرسوم (أنظر ملاحظة رقم 6) ويتم الاحتفاظ بالنسبة المتبقية (80%) لتسديدها للمالكين عند طلبها.

ملاحظة رقم 8 (تكملة)

3.8 مقبوضات سلطة الأراضي الفلسطينية هي تحصيلات محجوزة كأمانات خلال عملية تملك الحكومة أو وحدات الحكم المحلي لأراضي .

4.8 مقبوضات الشرطة هي المبالغ المحتجزة كأمانات حتى صدور حكم محكمة لصرها .

5.8 الطوابع البريدية الإسرائيلية هي الطوابع التي تصدرها إسرائيل وتبيعها السلطة الوطنية الفلسطينية للمواطنين الفلسطينيين لإصدار تصاريح السفر إلى المناطق الإسرائيلية. يتم اعتبار

(3%) منها كإيرادات للسلطة من الرسوم البريدية (أنظر ملاحظة رقم 6) والباقي (97%) تسدد إلى البريد الإسرائيلي.

يتم خصم المبالغ المستحقة لإسرائيل من مقبوضات المقاصة (أنظر ملاحظة رقم 4)

ملاحظة رقم 9

المساعدات الأجنبية خلال سنة 2008 المبينة أدناه. وهي مصنفة حسب نوع الدفعة من خلال حساب السلطة الوطنية الفلسطينية البنكي أو دفعات الطرف الثالث إذا دفعت مباشرة من قبل جهة مانحة نيابة عن السلطة الوطنية الفلسطينية

المجموع	دفعات طرف ثالث	دفعات من خلال السلطة	الجهة المانحة/النوع
			الآلية الفلسطينية الأوروبية لدعم وإدارة المساعدات الاجتماعية والاقتصادية
423,493,302	29,887,112	393,606,191	أجور
62,958,970	34,616,970	28,342,000	حماية اجتماعية
149,680,841	149,680,841		كهرباء غزة
26,024,829		26,024,829	القطاع الخاص
662,157,942	214,184,923	447,973,020	المجموع الفرعي
			برنامج دعم الخدمات الطارئ
34,243,380	16,499,347	17,744,032	نفقات تشغيلية
34,243,380	16,499,347	17,744,032	المجموع الفرعي
			مصر
2,901,896	2,901,896		تشغيل/علاج
11,732,967	11,732,967		تحويلات دعم وحدات الحكم المحلي
14,634,863	14,634,863		المجموع الفرعي
29,761,944		29,761,944	تطويرية

ملاحظة رقم 9 (تكملة)

جهات مانحة أخرى (دعم الجهات المانحة لموازنة السلطة)

234,029,919	234,029,919	المملكة العربية السعودية
134,223,888	134,223,888	الإمارات العربية المتحدة
99,895	99,895	الجامعة العربية
62,943,959	62,943,959	الجزائر
286,983,828	286,983,828	الولايات المتحدة الأمريكية
9,613,201	9,613,201	المفوضية الأوروبية
35,662,854	35,662,854	فرنسا
282,834,931	282,834,931	البنك الدولي
9,866,475	9,866,475	روسيا
9,188,330	9,188,330	اليابان
558,626	558,626	الصين
3,500,000	3,500,000	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
1,069,505,908	1,069,505,908	المجموع الفرعي
1,810,606,344	245,319,133	مجموع المساعدات
	1,565,287,211	

ملاحظة رقم 10

الاقتراض

الاقتراض هو عبارة عن التسهيلات المستغلة من القروض و حسابات الجارية من البنوك التجارية خلال العام

المبلغ بالدولار الأمريكي
(182,205,182)
(347,888,470)
(165,683,289)

رصيد التسهيلات و القروض في 1 كانون ثاني 2008

رصيد التسهيلات و القروض في 31 كانون أول 2008

ملاحظة رقم 11

غير مصنف

غير المصنف هي المبالغ التي لا يمكن تخصيصها لتصنيفات أخرى من المقبوضات عند إعداد البيان الموحد. المبلغ هو عبارة عن 01.0% من مجموع المقبوضات الخاضعة لسيطرة السلطة ولا تعتبر مادية في سياق فهم القارئ للغرض العام للبيان المالي الموحد

المبلغ بالدولار الأمريكي

9,299,816

9,299,816

غير مصنف

			ملاحظة رقم 12
الانحراف عن الموازنة	موازنة 2008	المبلغ بالدولار الأمريكي	البيان
(21,745,070)	1,481,000,000	1,459,254,930	رواتب سنة 2008
		411,315,683	12.1 دفعات متأخرات الرواتب
		1,870,570,613	مجموع الرواتب للدفع
		69,935,927	12.2 خصميات الرواتب غير المدفوعة
		1,800,634,686	صافي الرواتب المدفوعة
			مجموع الدفعات
		1,770,747,574	دفعات السلطة
		29,887,112	دفعات طرف ثالث
319,634,686	1,481,000,000	1,800,634,686	مجموع دفعات الرواتب والأجور

12.1

الفرق في الموازنة ناجم عن دفع متأخرات الرواتب المتراكمة بين آذار 2006 وحزيران 2007

12.2

خصميات الرواتب غير المدفوعة هي خصميات مساهمات صندوق التقاعد العام الفلسطيني وخصميات أخرى..

ملاحظة رقم 13

النفقات على غير الرواتب هي النفقات التشغيلية والنفقات التحويلية والنفقات الرأسمالية والنفقات التطويرية وهي مصنفة حسب البنود الرئيسية بمبالغ إجمالية شاملة الدفعات من أطراف ثالثة كالتالي:

المبالغ بالدولار	نفقات 2008	متأخرات	تشغيلية
6,806,931.00	4,903,200.67	1,903,730.33	سفر
22,261,301.33	17,339,611.19	4,921,690.14	ماء وكهرباء
15,350,534.67	6,879,417.10	8,471,117.57	اتصالات
18,908,622.64	15,995,717.59	2,912,905.05	وقود
82,392,873.07	48,961,601.86	33,431,271.21	مواد وتوريدات
117,665,658.97	80,179,378.29	37,486,280.68	رعاية صحية وعلاج
59,107,328.68	34,900,334.63	24,206,994.05	سلع وخدمات أخرى
322,493,250.36	209,159,261.33	113,333,989.03	المجموع
المبالغ بالدولار	نفقات 2008	متأخرات	تحويلية
20,890,317.70	12,656,076.76	8,234,240.94	دعم مقدم للجامعات
253,808,744.28	229,114,935.41	24,693,808.87	مساعداات اجتماعية
138,908,132.64	127,171,724.13	11,736,408.51	متقاعدين
27,245,412.97	22,956,416.34	4,288,996.63	الوحدات الحكومية وغير الحكومية المحلية
11,787,550.54	2,789,639.51	8,997,911.03	التعويض عن الأضرار والدمار
57,210,771.56	48,240,782.33	8,969,989.23	عائلات الشهداء
25,917,640.66	15,142,938.59	10,774,702.07	الأسرى والأسرى المحررين
55,215,004.63	41,218,831.89	13,996,172.74	تحويلية أخرى
590,983,574.98	499,291,344.96	91,692,230.02	المجموع
المبالغ بالدولار	نفقات 2008	متأخرات	رأسمالية
54,682,262.26	48833477.95	5848784.31	الأراضي والأبنية والإنشاءات
20,384,360.63	10674922.21	9709438.42	المركبات والآلات والتجهيزات المكتبية
3,047,432.58	3003071.84	44360.74	التطويرية الجارية الأخرى والأثاث
2,709,053.95	2709053.95		سلف رأسمالية
80,823,109.42	65,220,525.95	15,602,583.47	المجموع

13.1 الانحرافات عن الموازنة ناجمة عن متأخرات دفعات غير الرواتب تراكمت منذ آذار 2006 وحتى تموز 2007

13.2 تشمل التحويلات الأخرى على الدفعات الطارئة المأخوذة من احتياطي الموازنة

المجموع	دفعات طرف ثالث	تحت سيطرة السلطة	ملاحظة رقم 14 عناصر الإقراض
	40,504,712		14.1 خصميات هيئات الحكم المحلي
	241,878,688		خصميات المياه
282,383,399	282,383,399		خصميات الكهرباء
13,048,372		13,048,372	المجموع الفرعي
149,680,841	149,680,841		الإقراض المباشر
445,112,613	432,064,240	13,048,372	14.2 شركة توليد الكهرباء في غزة
			المجموع

14.1 يعتبر الإقراض أحد العناصر الرئيسية للإنفاق في موازنة السلطة، ويعود ذلك إلى الظروف الناجمة عن الانتفاضة الثانية حيث تراكمت الديون على جهات الحكم المحلي التي تشتري الكهرباء والماء من شركات إسرائيلية، ما أدى إلى قيام السلطات الإسرائيلية بخصم هذه المبالغ من إجمالي عائدات السلطة التي تجبى من خلالها. وتلزم قاعدة الاستحقاق بتسجيلها كإقراض للاسترداد لاحقاً من الهيئات المحلية.

14.2 حصلت شركة الكهرباء في غزة على دفعات بالنيابة عن السلطة من الآلية الفلسطينية الأوروبية لدعم وإدارة المساعدات الاجتماعية والاقتصادية (Pegas) عن البترول المستخدم في توليد الكهرباء في غزة

ملاحظة رقم 15

المديونية المحلية المسددة: هي تسديد دفعات من ديون السلطة إلى المؤسسات المحلية غير البنوك وهذه التسديدات هي بدل إيرادات معتمدة خلال العام 2008

دفعات طرف ثالث	صندوق الاستثمار الفلسطيني
197,129,694	توزيع أرباح سنة 2007
60,200,000	حصة صندوق الاستثمار الفلسطيني في شركة الاتصالات الوطنية
845,958	سلطة النقد الفلسطينية
258,175,653	المجموع

ملاحظة رقم 16

الرديات هي دفعات من المقبوضات أو دفعات المقبوضات المحددة خلال 2008

المبالغ بالدولار الأمريكي		دفعات رديات ضريبية
	7,903,312	جمارك
	24,958,384	ضريبة القيمة المضافة
	32,861,696	المجموع الفرعي
		مقبوضات محجوزة كأمانات
أنظر ملاحظة رقم 1.8	7,081,395	ضرائب الأبنية والأراضي
أنظر ملاحظة رقم 1.8	666,512	رخص تشغيلية
أنظر ملاحظة رقم 1.8	7,739,392	مقبوضات مواصلات
أنظر ملاحظة رقم 2.8	-	مقبوضات أملاك غائبين
أنظر ملاحظة رقم 3.8	227,016	قيود سلطة الأراضي الفلسطينية
	15,714,315	المجموع الفرعي
	48,576,011	مجموع الرديات

ملاحظة رقم 17

تقوم هيئة البترول بشراء مشتقات البترول من مورد إسرائيلي لبيعها في السوق الفلسطيني. أما الفرق فهو يمثل رديات للمشتري الفلسطيني لجزء من الضرائب المدفوعة. يتم عمل تقارير حول التدفقات النقدية الخارجية والداخلية عند تأثرها على السجلات النقدية للسلطة الوطنية الفلسطينية.

مشتقات البترول

دفعات	مقبوضات	صافي
1,084,030,789	941,054,041	(142,976,748)

ملاحظة رقم 18	
دفعات الفوائد خلال سنة 2008 موضحة حسب التالي :-	
المبلغ بالدولار الأمريكي	
37,406,974	فوائد على قروض بنوك محلية
1,167,569	فوائد على قروض خارجية
38,574,543	المجموع

ملاحظة رقم 19

كانت التسديدات الأساسية على القروض سنة 2008 كما يلي

تسديدات القروض	البنوك التجارية المحلية
37,931,404	البنك العربي
37,657,506	بنك الإستثمار الفلسطيني
25,000,000	بنك القدس
21,743,850	بنك فلسطين
12,710,014	البنك العقاري العربي المصري
11,984,420	البنك الأردني الكويتي
7,108,025	البنك التجاري
154,135,219	مجموع الديون المحلية
4,116,146	(البنك الدولي) ديون خارجية (IDA)
4,116,146	مجموع الديون الخارجية
158,251,365	مجموع تسديدات القروض

19.1 بلغ حجم تسديدات الديون المحلية 154.1 مليون دولار و بلغ حجم تسديدات الدين الخارجي 4.1 مليون دولار بينما وصل حجم السحب من التسهيلات الممنوحة 165.7 مليون دولار (أنظر ملاحظة رقم 10) .

19.2 بلغ حجم التسديد حسب تقديرات الموازنة 57 مليون دولار للبنوك المحلية

ملاحظة رقم 20

تستند مدفوعات المتأخرات البالغة 217 مليون دولار إلى المعلومات المتوفرة عند إعداد موازنة سنة 2007. وتم التصريح عن دفعات المتأخرات الفعلية في موقع آخر من الملاحظات المتعلقة بالبيان الموحد. ملاحظة رقم 12 و ملاحظة رقم 13 .

ملاحظة رقم 21

الرصيد النقدي الافتتاحي لسنة 2008 هو مجموع الحسابات البنكية الجارية بلغ في 31 كانون أول 2007 مبلغ 160,574,547 دولار امريكي .